الأنباء
الخميس 22 ديسمبر 2011

الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

المؤشر السعري
5812.1
بتغير قدره
-10.7
0.18%

«الخليج للتأمين» تشتري 51٪ من «دار السلام للتأمين» بقيمة 3,4 ملايين دولار

افادت شركة الخليج للتأمين بأنها قامت من خلال سوق العراق للاوراق المالية بتاريخ 2011/12/18 بشراء ما نسبته 51٪ من رأسمال شركة دار السلام للتأمين في بغداد وهو ما يعادل 1,234,200,000 سهم بقيمة اجمالية مقدارها 3,420,250 دولارا، وبذلك فقد اصبحت شركة دار السلام للتأمين احدى شركات الخليج للتأمين التابعة بنسبة 51٪.

الشركة تدرس إدخال أنشطة جديدة ضمن نموذج عملها خلال الفترة المقبلة

الشمالي: «اكتتاب القابضة» تطفئ خسائرها المتراكمة وتتجه للعمل وفق إستراتيجية تتماشى مع الأوضاع الحالية

صرح نائب رئيس مجلس الإدارة في شركة «اكتتاب القابضة» د.علي الشمالي بأن الشركة ستعمل على إعادة هيكلة أوضاعها المالية بما يتناسب مع الوضع العام للسوق المحلي والأسواق الإقليمية التي تنشط فيها وتداعيات الأزمة المالية التي لاتزال حاضرة حتى الآن.

وقال الشمالي في تصريحات صحافية على هامش الجمعية العمومية التي انعقدت أمس بنسبة حضور بلغت 75,25٪ ان «اكتتاب» مهتمة بتنفيذ استراتيجية جديدة تتوافق مع وضعها الحالي، خصوصا بعد اطفاء خسائرها المتراكمة، لافتا الى التخارج الجزئي من استثمارات تابعة، منها في أسواق اقليمية مثل السوق المصري وغيره، فيما ستحرص على تفعيل سياسة جديدة لضبط وتقليل المصروفات والعمل على تطوير فرق العمل في الشركة لمواكبة المستجدات.

وأكد على اهتمام «اكتتاب القابضة» بعدد من الأسواق الاقليمية ضمن خطتها للعام 2012 لاقتناص ما يتوقع أن يكون متاحا من فرص جيدة، ومن هذه الأسواق قطر والإمارات العربية المتحدة بالإضافة الى السوق المصري بعد عودة الاستقرار اليه مرة أخرى.

وذكر في مضمون تصريحاته أن هناك استثمارات ونماذج عمل جيدة يمكن للشركة أن تهتم بها خلال الفترة المقبلة، لاسيما أنها على اعتاب مرحلة جديدة، ومنها الدخول في عمليات الوساطة لتقديم منتجات مالية تتناسب مع السوق المحلي وتتماشى مع أوضاع الأسواق الخارجية بالتعاون مع مؤسسات عالمية.

د.علي الشمالي خلال عمومية الشركة

الشركة تخارجت من بعض استثماراتها الإقليمية وتترقب فرصاً جيدة في أسواق قطر والإمارات

واشار الى أن الشركة تضع نصب أعينها ما عاشته أسواق المال من انعكاسات سلبية في ظل الأزمة المالية والاوضاع السياسية التي تعيشها الكثير من البلدان، إلا أن هناك مؤشرات ايجابية تصاحبها الكثير من الفرص التي تحتاج الى من يقتنصها خلال الفترة المقبلة، مبينا أن اكتتاب ستدخل في استثمارات مباشرة قصيرة الأجل بغرض التطوير وإعادة الهيكلة ثم البيع بهامش ربح جيد أو من خلال الوساطة في عقد صفقات استثمارية مباشرة على أن يقتصر دور الشركة على ترتيب وتسويق مثل هذه العمليات، وذلك بخلاف تقديم خدمة الاستشارات والدراسات المالية للعملاء.

الابتعاد عن المخاطر

وتوقع الشمالي أن ما تسعى اليه الشركة من تخارجات من استثمارات ذات مخاطر مرتفعة ستسهم في توفير سيولة جديدة تساعد بدورها في اقتناص فرص أقل مخاطرة، مشيرا الى أن ارتفاع القيم السوقية لبعض الاستثمارات التابعة خلال الفترة الماضية أدى الى تقليص الخسائر غير المحققة التي سجلتها الشركة قبل ذلك.

وأوضح أن إعادة هيكلة رأسمال الشركة كانت تتطلب تخفيضه بمقدار الخسائر المتراكمة كما في الميزانية المالية للفترة المنتهية في 30 يونيو 2011 على أن يتم اطفاء جزء من هذه الخسائر عبر استغلال رصيدها من الاحتياطي الاجباري والاحتياطي الاختياري البالغ مجموعهما 3,091,828 دينارا فيما سيتم تخفيض رأس المال بقيمة 28,837,577 دينارا من أساس رأس المال الحالي البالغ 51,700,000 دينار كي يبلغ رأس المال الجديد 22,862,423 دينارا.

زيادة بعد التخفيض

وأفاد الشمالي بأن الشركة بصدد زيادة رأسمالها بقيمة 9 ملايين دينار من خلال إصدار 90 مليون سهم قيمة كل سهم 100 فلس للمساهمين الحاليين المقيدين في سجلات الشركة حتى نهاية اليوم السابق لتاريخ بدء الاكتتاب ليصبح رأسمال «اكتتاب» بعدها 31,862,423 دينارا، مشيرا الى أن تلك التطورات سيكون لها أثرها الايجابي على سعر السهم المتداول في سوق الأوراق المالية لدى إتمام تلك العمليات.

● شريف حمدي

في منطقة أم العيش والواحة والجهراء وستاد جابر

«البترول الوطنية» لبناء 4 محطات للوقود بقيمة 6 ملايين دينار

«البترول الوطنية» تسعى لرفع عدد محطاتها من الوقود لتلبية الطلب المحلي

قال مصدر مسؤول في شركة البترول الوطنية ان الشركة تستعد لبناء 4 محطات جديدة للوقود في منطقة ام العيش والواحة والجهراء وستاد جابر، وذلك من اجل الوفاء بالاحتياجات المستقبلية للتزود بالوقود في ضوء التوسع العمراني وازدياد اعداد المركبات، مبينا ان المحطات الجديدة ستساهم في تخفيف الضغط على المحطات الحالية في هذه المناطق.

وذكر المصدر ان الميزانية المرصودة من قبل الشركة لتنفيذ عمليات البناء والتصميم لهذه المحطات تبلغ نحو 6 ملايين دينار حيث تبلغ تكلفة المحطة الواحدة 1,5 مليون دينار، ولكنها تتوقف على مساحة المحطة الاجمالية وطبيعة الخدمات التي ستقدمها الشركة في المحطة مثل خدمات غسيل السيارات والسوق المركزي.

وبيّن المصدر ان الشركة قامت بالفعل بطرح المناقصة الاولى لانشاء محطتين وتلقت الشركة العروض المالية والفنية للمحطتين وستتم عملية الترسية خلال الاسابيع المقبلة، على ان يتم طرح المحطتين المتبقيتين خلال شهر فبراير المقبل.

وذكر المصدر ان محطات تعبئة الوقود تعد احدى الواجهات المهمة لشركة البترول الوطنية الكويتية التي تطل منها على الجمهور والتي تلبي حاجات قائدي المركبات من الوقود بشكل مستمر، مشددا على ضرورة تقديم الخدمة بشكل افضل لتتناسب مع سمعة الشركة والحرص على تطبيق عناصر الصحة والسلامة والبيئة، والاهتمام بالنواحي الامنية لضمان سلامة الارواح والممتلكات.

● احمد مغربي

بقيمة 4,42 ملايين دينار

«المشتركة» توقع عقد مشروع بالإمارات

أعلنت شركة المجموعة المشتركة للمقاولات عن توقيع العقد الخاص بترسية مشروع اعمال ارضيات خرسانية للميناء واعمال خنادق خرسانية وشبكة صرف صحي ومحطتي ضخ التابع بمنطقة غنتوت بدولة الامارات العربية المتحدة وذلك على فرع الشركة في أبوظبي، بمبلغ اجمالي 58,2 مليون درهم اماراتي، وهو ما يعادل نحو 4,423,200 دينار.

وافادت الشركة على موقع البورصة الالكتروني بأن المشروع تابع للقيادة العامة للقوات المسلحة بأبوظبي ممارسة رقم سي 004 ـ 10004ـ سي ام دبليو، ولمدة تنفيذ قدرها «7» اشهر.

بمقدار قيمة الأسهم غير المكتتب فيها.. وفي ظل استمرار العزوف عن مزاد بيعها

تخفيض رأسمال «الكويتية ـ الألمانية»

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة ان أسهم الشركة الكويتية ـ الألمانية المعروضة في مزاد علني بسوق الكويت للأوراق المالية وعددها 27 مليون سهم هي أسهم لم يتم الاكتتاب فيها من قبل مساهمي الشركة من أصل مليار سهم تم طرحها على المساهمين خلال استدعاء زيادة رأس المال للشركة.

وقالت المصادر إنه في حال عدم التقدم لشراء الكمية المعروضة سيتم تخفيض رأس المال بمقدار قيمة هذه الأسهم خاصة في ظل استمرار العزوف عن شراء الكمية المعروضة من أسهم الشركة لليوم الثاني على التوالي بالرغم من تخفيض سعر السهم من 70 فلسا إلى 45 فلسا، الأمر الذي دفع إدارة التداول بسوق الكويت للأوراق المالية لعقد مزاد آخر اليوم (الخميس) لبيع الكمية المعروضة.

● شريف حمدي

لتصل إلى 6,2 مليارات دينار.. وتشكل 24٪ من إجمالي المحفظة الائتمانية للبنوك الكويتية

«كامكو»: نمو حجم القروض الشخصية بالكويت 7,5٪ في 10 أشهر

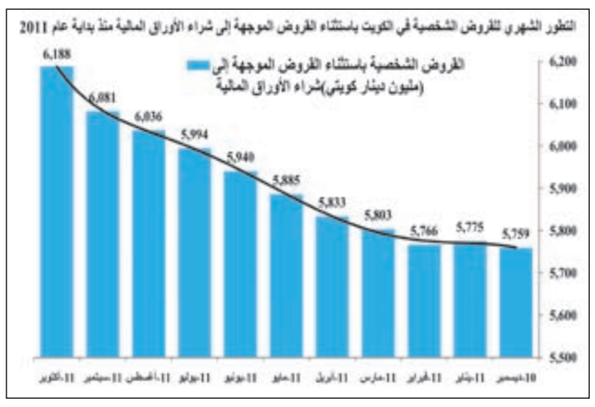

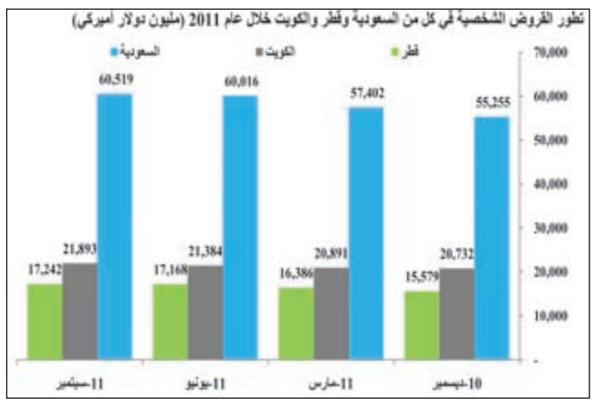

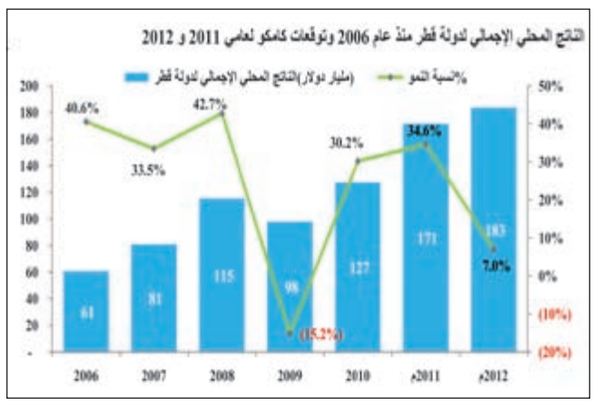

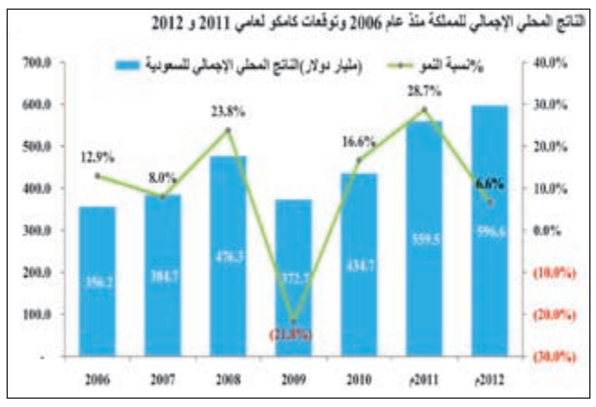

25٪ النمو المتوقع للناتج المحلي الإجمالي في 2011 و12٪ لـ 2012

أصدرت إدارة بحوث الاستثمار في شركة مشاريع الكويت الاستثمارية لإدارة الأصول (كامكو) تقريرا يتناول النظرة الاقتصادية المستقبلية لدول مجلس التعاون الخليجي بناء على توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي لعامي 2011 و2012، بالإضافة إلى ذلك يتضمن التقرير تحليل النمو في القروض الاستهلاكية في كل من السعودية وقطر والكويت خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2011.

وتشير توقعات «كامكو» المستقبلية لنمو الناتج المحلي الإجمالي في السعودية والكويت وقطر إلى أنها ستشهد نسب نمو جيدة خلال عامي 2011 و2012، قد تصل إلى 29٪ و7٪ في السعودية و35٪ و7٪ في قطر، أما في الكويت فمن المتوقع أن تصل إلى 25٪ و12٪ خلال عامي 2011 و2012 على التوالي.

ورغم المخاطر التي تتهدد الاقتصاد العالمي في ظل أزمة الديون في منطقة اليورو وعدم التوصل إلى حل جذري لتلك الأزمة وحالة عدم الاستقرار التي تشهدها بعض الدول العربية، فإن الاقتصاد السعودي شهد نموا استثنائيا خلال 2011، حيث انعكس بشكل ايجابي على أداء كافة القطاعات والأنشطة الاقتصادية. وتشير توقعات بحوث كامكو لـ2011 و2012 إلى أن الاقتصاد السعودي يتجه نحو تسجيل أرقام قياسية في نمو الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى 2,1 تريليون ريال سعودي (560 مليار دولار) خلال 2011 و2,24 تريليون ريال سعودي (597 مليار دولار) لـ 2012 وبنسب نمو 28,7٪ و6,6٪ على التوالي.

وجاءت هذه التوقعات الإيجابية نتيجة الأداء الجيد للناتج من القطاع النفطي المتوقع لـ 2011 والذي قد يصل إلى 1,2 تريليون ريال سعودي (312 مليار دولار) وبنسبة نمو 54٪ عن عام 2010، بالإضافة إلى ذلك تشير التوقعات إلى تحسن أداء القطاعات غير النفطية (خصوصا قطاعات التصنيع والخدمات المالية والعقار) بدعم من زيادة الإنفاق الحكومي ودعم الحكومة لعدة قطاعات أساسية. وتعتبر هذه الزيادة في حجم الناتج من القطاع النفطي والتي تشكل حوالي 88٪ من الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي لـ 2011 السبب الرئيسي في دفع عجلة النمو والازدهار الاقتصادي في المملكة، حيث يلعب القطاع النفطي (النفط الخام والمنتجات المكررة فضلا عن الغاز) دورا حيويا في الاقتصاد السعودي، حيث يشكل الناتج المحلي من القطاع النفطي حوالي 56٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للمملكة.

ومن المتوقع أن تسجل قطر نموا جيدا في 2011 على غرار 2010 وذلك على خلفية ارتفاع الطلب العالمي على النفط والغاز الذي قد يدفع باستمرار الوتيرة التصاعدية لأسعار المشتقات النفطية. كما تسعى قطر لتنويع اقتصادها بعيدا عن قطاع النفط والغاز حيث تعتمد في خططها المستقبلية على زيادة الإنفاق على البنية التحتية والقطاعات الإنتاجية والخدماتية، ولتحقيق تلك الأهداف يتم العمل على الإستراتيجية الوطنية للتنمية 2011 ـ 2016 التي تقدر قيمتها بـ 125 مليار دولار، مما يساعد قطر على تحقيق أهدافها على المدى الطويل وتوفير الاستثمارات اللازمة لاستضافة كأس العالم 2022. وبناء على توقعات «كامكو» للناتج المحلي الإجمالي لقطر، فمن المتوقع أن يصل إلى 171 مليار دولار في 2011 وبنسبة نمو 35٪ مقارنة مع 2010 وبالتالي يصبح الاقتصاد القطري ثالثا في منطقة الخليج بعد السعودية والإمارات فيما تأتي الكويت في المركز الرابع، ومن المرجح أن يستمر في النمو خلال عام 2012 لكن بوتيرة أقل ليصل إلى 183 مليار دولار وبنسبة نمو 7٪. وفي تحليل لتوقعات 2011، يتبين أن الناتج المحلي من القطاع النفطي سيساهم بنسبة 63٪ من الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي لقطر.

الاقتصاد الكويتي

هذا ومن المتوقع أن يستمر الناتج المحلي الإجمالي للكويت بالنمو خلال 2011 و2012 وذلك بناء على توقعات «كامكو» التي تشير إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنسبة نمو 25٪ و12٪ ليصل إلى 44,6 مليار دينار (161 مليار دولار) و50 مليار دينار و(180,5 مليار دولار) في عامي 2011 و2012 على التوالي، مدعوما بارتفاع أسعار النفط وزيادة حجم الإنتاج النفطي حيث سجل سعر برميل النفط الكويتي منذ بداية عام 2011 معدل 108 دولارات مقارنة مع معدل 77 دولارا للبرميل خلال الفترة نفسها من 2010.

كما تشير توقعات بحوث «كامكو» إلى أن الناتج المحلي من القطاع النفطي سوف يسجل نسب نمو سنوية مرتفعة خلال عامي 2011 و2012 قد تصل إلى 43٪ و16٪ ليصل بالناتج النفطي إلى 26,1 مليار دينار (94 مليار دولار) في 2011 و30,3 مليار دينار (109 مليارات دولار) في عام 2012. أما الناتج المحلي من القطاع غير النفطي فمن المتوقع أن يستمر في النمو خلال عامي 2011 و2012 ليسجل 6,6٪ و6,8٪ على التوالي.

تطور القروض الاستهلاكية

وذكر التقرير ان القروض الاستهلاكية سوف تكون المحرك الأساسي لأسواق الائتمان في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الأعوام القادمة بالإضافة إلى الاقتراض لتمويل مشاريع البنى التحتية والتجارة وكذلك التمويل العقاري وخصوصا في السعودية، حيث يزداد الطلب على المساكن نتيجة النمو المتزايد في عدد السكان. شكلت القروض الاستهلاكية في قطر حوالي 17٪ من إجمالي المحفظة الائتمانية للبنوك البالغة 364 مليار ريال قطري (100 مليار دولار) ونسبة نمو قاربت الـ 11٪ خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2011 لتصل إلى 63 مليار ريال قطري (17,3 مليار دولار).

أما في السعودية فتشكل محفظة القروض الاستهلاكية وبطاقات الائتمان 27٪ من محفظة الائتمان لدى البنوك السعودية البالغة 838 مليار ريال سعودي (223 مليار دولار) وبنسبة نمو خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2011 بلغت 10٪ لتصل إلى 227 مليار ريال سعودي (61 مليار دولار). بلغت حصة التمويل العقاري منها 12٪ أو ما يعادل 27,8 مليار ريال سعودي (7,4 مليارات دولار) وبنسبة نمو بلغت 20,5٪ منذ بداية السنة.

أما في الكويت، فقد سجلت القروض الشخصية (القروض الاستهلاكية باستثناء القروض الموجهة إلى شراء الأوراق المالية) خلال فترة العشرة أشهر الأولى من 2011 نموا جيدا بلغ 7,5٪ لتصل إلى 6,2 مليارات دينار (22 مليار دولار) وبالتالي شكلت 24٪ من إجمالي المحفظة الائتمانية للبنوك الكويتية وهي في ارتفاع مستمر مدفوعة بالقدرة الشرائية العالية للمستهلك وزيادة الرواتب في القطاع العام بالإضافة إلى توجه البنوك للتركيز على سوق التجزئة الذي تعتبر مخاطره أقل من القطاعات الأخرى.

الاستثمار العقاري الخليجي

وفي تقرير إحصائي أعدته الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، جاءت الكويت في المرتبة الخامسة خليجيا من حيث استقطاب مواطني مجلس التعاون الخليجي بهدف التملك العقاري، بينما تصدر المستثمرون الكويتيون من حيث عدد المتملكين للعقار في الدول الأعضاء الأخرى (4158 مواطنا كويتيا متملكا للعقار خلال عام 2010 أو ما يعادل 39٪ من إجمالي ملاك العقار في الخليج). هذا يعني أن الاستثمارات والرساميل المحلية تلقى طريقها إلى الخارج حيث البيئة التشريعية والتنظيمية الملائمة والأسعار التي تعتبر دون قيمتها الحقيقية، وهذا أحد أبرز أسباب تأخر تعافي القطاع العقاري.